

## محمد أمارة ومهند مصطفى\*

### صعود الليكود وتحولات الخطاب

#### السياسي لفلسطيني ١٩٤٨

تعالج هذه المقالة العوامل التي أدت إلى "الانقلاب" السياسي في إسرائيل في سنة ١٩٧٧ وتسلّم الليكود السلطة لأول مرة، وتناقش بشيء من التفصيل تحولات الخطاب السياسي لفلسطيني ٤٨ في شأن مسألة تعريف إسرائيل كدولة يهودية، ومكانة الفلسطينيين وحقوقهم في هذه الدولة.

اليهودية، والتي قادتها لثلاثة عقود بلا منافس. واعتبر بيغن فوز حزبه وفوزه شخصياً أنه تحول تاريخي، قائلاً: "هذا المساء بدأ تحول في تاريخ الشعب اليهودي والحركة الصهيونية" (Foxman-Shaa'1) (2008, p. 24).

تهدف هذه المقالة، في القسم الأول منها، إلى عرض خلفية قصيرة للعوامل التي أدت إلى "الانقلاب" السياسي. أما القسم الثاني منها، فيعالج تحولات الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل في أعقاب الانقلاب

**أظهرت** الانتخابات الإسرائيلية في ١٧ أيار/مايو ١٩٧٧ طوراً جديداً في تاريخ إسرائيل السياسي، فبعد ثلاثة عقود من هيمنة الحركة العمالية اليسارية الصهيونية بقيادة حزب "مباي"، وحزب "العمل" لاحقاً، على السلطة السياسية في إسرائيل، استطاع اليمين الصهيوني التحريفي (revisionist)، ممثلاً في حزب الليكود، برئاسة مناحم بيغن، الفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومة لأول مرة. لقد أصبحت كلمة "انقلاب" هي الكلمة السائدة لوصف هذه الانتخابات، وقد

استعملها مقدم النشرة الإخبارية المشهور في القناة الأولى الرسمية، حاييم يافين، للتعبير عن النتائج التي حملت انقلاباً سياسياً حقيقياً على الحركة المؤسسة للدولة

\* محمد أمارة: رئيس الدراسات العليا في الكلية الأكاديمية "بيت بيرل" ورئيس الجمعية الإسرائيلية لدراسة اللغة والمجتمع • مهند مصطفى: المدير العام لمركز مدى الكرمل/المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

في السياسة الإسرائيلية "لا ماكي ولا حيروت" في الحكومة، و"ماكي" هو الحزب الشيوعي الإسرائيلي غير الصهيوني، وقد وضعه بن - غوريون في منزلة واحدة مع حزب "حيروت" الصهيوني اليميني. ويعتبر بعض الباحثين أن نتائج انتخابات ١٩٧٧ أسست للجمهورية الإسرائيلية الثانية (Arian 1997). وهناك من يصفها بأنها انتصار "إسرائيل الثانية" التي بدأت تتكون في أواخر الستينيات، على "إسرائيل الأولى" التي أسستها وقادتها حركة العمل الصهيونية (Yazhar 2008). استعمل باحثون إسرائيليون الإطار النظري "الحزب المهيمن"، الذي عرضه موريس دوفيرجر (Maurice Duverger) في كتابه "الأحزاب السياسية: تنظيمها ونشاطها في الدولة الحديثة" (Duverger 1954)، لوصف هيمنة حزب مباي على الجهاز السياسي الإسرائيلي خلال العقود الثلاثة الأولى لتأسيس الدولة. والحزب المهيمن لا يعني نشوء جهاز حزبي يعتمد على حزب واحد، بل ربما ينشأ في نظام سياسي متعدد الأحزاب، كما أنه لا يعني بالضرورة حصول الحزب المهيمن على أغلبية المقاعد أو الأصوات، فعلى الرغم من وجود تعددية حزبية وعدم حصول الحزب المهيمن على أغلبية المقاعد، فإنه يبقى مهيمناً على الجهاز السياسي، وذلك بسبب تأثيره الكبير والحصري في التحولات في الدولة في مختلف المجالات وارتباط الدولة بالحزب، ولذلك اعتُبرت انتخابات ١٩٧٧ نهاية لجهاز الحزب المهيمن من المشهد الإسرائيلي (Shapiro 1980). بدأت ملامح الانقلاب السياسي في إسرائيل

السياسي وصعود اليمين، وأثرهما في تسريع بلورة خطاب سياسي في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل بشأن مسألة تعريف إسرائيل كدولة قومية - إثنية (يهودية)، ومكانة الفلسطينيين فيها. وتحلل المقالة المفارقة التاريخية بشأن العلاقة بين اليمين والأقلية العربية، فالتحولات الاجتماعية التي رافقت الانقلاب ساهمت في التشديد على السياسات الإثنية في التعامل مع الأقلية العربية، على الرغم من أن بداية تأسيس هذه السياسات كانت في فترة حكم حزب العمل. وتتمثل المفارقة في أن اليمين الإسرائيلي كان بالذات ضد كثير من السياسات التمييزية ضد العرب عندما كان في المعارضة، وخصوصاً موقفه الرافض للحكم العسكري المفروض عليهم كونهم مواطنين إسرائيليين. وتذهب المقالة إلى أن موقف اليمين الواضح من مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي يتناقض كلياً مع موقف الفلسطينيين في إسرائيل (حق تقرير المصير للفلسطينيين من خلال إقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧)، جعل الاحتلال قضية مركزية في الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل.

## الانقلاب: الخلفيات والانعكاسات السياسية

حمل الانقلاب أبعاداً سياسية كبيرة، أولها انتصار حزب الليكود برئاسة مناحم بيغن وتشكيله للحكومة، فقد كان بيغن ألد خصوم مؤسس دولة إسرائيل ورئيس حزب "مباي"، دافيد بن - غوريون، الذي رفض تشكيل أي حكومة برئاسته تضم "حركة حيروت" بزعامه بيغن، وبقيت جملته المشهورة مدوية

أحضان حزب الليكود الذي تبنت سياسة خطاب قومي متشدد تجاه العرب، فدمج اليمين بين توجهات اقتصادية رأسمالية، وبين توجهات قومية إثنية في تعامله مع المسألة الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي. ومن العناصر المؤثرة أيضاً، التخبط السياسي والأيدولوجي الذي ميز حركة العمل الصهيونية بعد سنة ١٩٦٧ بشأن مواقفها من مستقبل الأراضي الفلسطينية، في مقابل موقف واضح ومثابر طرحه اليمين ممثلاً في حزب الليكود الذي اعتبر الأراضي المحتلة جزءاً من "أرض إسرائيل" التي يرى بأنها يجب أن تكون جزءاً من دولة إسرائيل (Peled & Shafir 2005, pp. 116-117).

ومثلت الاحتجاجات الاجتماعية في أواخر الستينيات بداية تأسيس "دولة إسرائيل الثانية" (Yazhar 2008)، فإسرائيل الأولى تميّزت بهيمنة حركة العمل الصهيونية على مرافق الحياة كلها في إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨، بينما إسرائيل الثانية كانت بداية التصدعات في هيمنته. فعلى سبيل المثال، مثلت حركة الاحتجاج الاجتماعية، مثل التظاهرات في منطقة وادي الصليب في حيفا، ونشوء حركة الفهود السود والاحتجاجات في القدس، وكلها كانت احتجاجات لليهود الشرقيين على واقعهم الاجتماعي والسياسي، أحد أهم التصدعات الاجتماعية والسياسية في هيمنة حزب العمل. فمن جهة دلت هذه الاحتجاجات على فشل السياسات الاقتصادية واستيعاب المهاجرين الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي، ومن جهة ثانية مثلت بداية حراك سياسي لقوى اجتماعية هامشية نحو اليمين الإسرائيلي (Peled & Shafir 2005).

في مطلع السبعينيات، ففي انتخابات الكنيست السابعة في سنة ١٩٧٣، لم يكن الليكود بعيداً عن حزب "المعراخ" من حيث عدد المقاعد. فقد حملت الفترة الممتدة من أواخر الستينيات، وخصوصاً بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ حتى منتصف السبعينيات، كثيراً من التحولات التي قادت في النهاية إلى الانقلاب السياسي في سنة ١٩٧٧، وكان أبرزها تأييد متصاعد لليهود الشرقيين لحزب الليكود. فمنذ سنة ١٩٧٣، بدأ أكثر من ٥٠٪ من الشرقيين يصوتون للحزب (أمانة ٢٠٠٣) (ما عدا انتخابات ١٩٩٩). ويشير بيلد وشافير (Peled & Shafir 2005) إلى مجموعة من التحولات البنيوية والأيدولوجية لهذا السلوك، إذ بدأت كتحويلات بنيوية في الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧، وساهمت في تقليص التبعية الاجتماعية والاقتصادية لكثير من الشرقيين بمؤسسات حزب العمل، وأدى ذلك إلى ظهور جيل ثانٍ من الشرقيين الذين احتجوا على مكانتهم الاجتماعية الهامشية، واتخذوا سلوكيات سياسية واجتماعية مختلفة عن آبائهم.

لقد أدت السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة في سنة ١٩٦٥، وهدفت إلى إضعاف مطالب العمال، إلى ارتفاع معدلات البطالة وتقليص الدخل، وخصوصاً في صفوف الشرقيين. كما ساهم إلغاء الحكم العسكري في سنة ١٩٦٦ عن المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٦٧، في دخول قوى عاملة رخيصة إلى السوق الإسرائيلية، نافست اليد العاملة لليهود الشرقيين، وذلك لأول مرة منذ سنة ١٩٤٨، الأمر الذي ساهم في دفع الشرقيين إلى

يشمل هذا التحول إعادة تفعيل الفروع الحزبية وتجديد بنية الحزب التنظيمية؛ الثالث، وهو تحول اجتماعي تمثل في توسيع قاعدة الحزب الاجتماعية التي انحصرت سابقاً في أعضاء الحركات العسكرية التاريخية "ليحي" و"إيتسل"، لتشمل أعضاء وممثلين من قواعد اجتماعية مختلفة جيلياً وإثنية، أهمها الشرقيون (Cohen & Leon 2011).

في المقابل، أصيب حزب العمل الحاكم بلوثة الفساد، وتم الكشف عن قضايا تورطت بها قيادات منه، علاوة على عجز الحزب عن فهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي برزت إلى العلن بعد حرب ١٩٦٧ (Yazhar 2008, p. 78)، وفضلاً عن غياب تصور واضح لمستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وحتى اليوم، لا يزال هناك خلاف بشأن دور الشرقيين في الانقلاب السياسي في سنة ١٩٧٧، لكن هناك اتفاقاً على دور العامل الطائفي في التحولات السياسية التي لحقت بالانقلاب، وخصوصاً في انتخابات ١٩٨١ التي عزز فيها الليكود حكمه بعد فوزه في الانتخابات مرة أخرى بفضل الشرقيين، الأمر الذي جعل انقلاب ١٩٧٧ جزءاً من صيرورة اجتماعية سياسية مستمرة ومؤثرة ومساهمة في تغيير المجتمع الإسرائيلي (Arian 1980).

#### ٤٨ خطاب سياسي جديد لفلسطيني

هذه التحولات السياسية والاجتماعية طاولت العرب من مواطني إسرائيل، وأثرت بصورة خاصة في خطابهم السياسي، فقد منحت إسرائيل الفلسطينيين الذين بقوا في بلدهم الجنسية الإسرائيلية فور إعلان "الاستقلال"، وبلغ عددهم في ذلك الوقت

عاش معظم اليهود الشرقيين في مدن التطوير في المناطق الهامشية (جغرافياً واقتصادياً)، وأقيمت أغلبية هذه المدن في الخمسينيات بهدف استيعاب المهاجرين اليهود من الدول العربية والإسلامية. وقبل الهجرة الروسية الكبيرة في بداية التسعينيات، شكّل الشرقيون ٧٥٪ من سكان مدن التطوير (Peled & Shafir 2005, p. 105).

بدأ الاحتجاج السياسي يأخذ منحى أقوى بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ التي منحت الشرعية لنقاش سياسي في الحيز العام هو الأول من نوعه، بشأن نتائج الحرب، كما ظهرت حركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي ساهمت في صعود الخطاب القومي الديني، وظهر النقاش والانقسام في المجتمع الإسرائيلي بشأن مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، والذي تحول إلى أهم المحاور التي ينقسم عليها المجتمع الإسرائيلي حتى اليوم.

في بحثهما الذي يتناول التحولات الداخلية داخل حركة "حيروت"، يشير كوهن وليئون (Cohen & Leon 2011) إلى ثلاثة تحولات في حركة حيروت من حزب معارضة لمدة ثلاثة عقود إلى حزب سلطة متمثلاً في الليكود اعتباراً من سنة ١٩٧٧: الأول، هو الانتقال من الاهتمام بالشؤون السياسية والأيدولوجية فقط إلى الاهتمام بقضايا الناس الاجتماعية والاقتصادية، والذي يدل على ليونة فكرية في الحزب ساهمت في استقطاب جمهور جديد إليه؛ الثاني - وهو تحول تنظيمي - تمثل في توسيع الحركات التي تقودها حركة حيروت، والتي انضوت في النهاية تحت مسمى الليكود (أي التكتل)، كما

وإدانتها على الفلسطينيين في إسرائيل: الأولى، إبقاء وتشجيع التفرقة الموجودة والقائمة على أسس دينية (مسلمون، ومسيحيون، ودروز) ومناطقية (جليل، ومثلث، ونقب) وعائلية، الأمر الذي يعني عدم الاعتراف بالعرب كأقلية قومية؛ الثانية، عملية استيعاب نخب عربية بواسطة تسهيلات خاصة تُمنح لها بهدف إبعادها عن خطاب سياسي قومي، وعن السعي وراء أهداف جماعية لمجموعاتها القومية؛ الثالثة، تعزيز التبعية الجماعية للمجتمع العربي، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، من خلال تحويل العرب إلى بروليتاريا في السوق اليهودية (Lustick 1980).

تأسس في إسرائيل خلال فترة الحكم العسكري نظامان شديداً التباين فيما بينهما، الأول: ديمقراطي حكم المجتمع اليهودي، والثاني غير ديمقراطي حكم المجتمع العربي من خلال نظام الحكم العسكري وأذرعته المتنوعة. وعلى الرغم من أن الدولة أعطت العرب بعض الحقوق السياسية، مثل الحق في التصويت بعد منحهم المواطنة الإسرائيلية، فإنها قلصت حقوقاً سياسية أخرى أقرها النظام الديمقراطي وحقوق المواطنة، مثل الحق في التنظيم السياسي بحرية، وحرية الحركة والتجمع. كما أن الحكم العسكري أدار جهازاً قضائياً منفصلاً للعرب، فالعرب من مواطني دولة إسرائيل خضعوا لنظام المحاكم العسكرية، بينما خضع اليهود لمحاكم مدنية (Korn 2000). إن عملية الفصل بين اليهود والعرب في إسرائيل أكدت أن لليهود في الدولة حقوقاً جماعية وقومية، في حين أن حقوق الفلسطينيين فيها هي حقوق فردية، وغير متساوية أيضاً (Peleg & Waxman 2011).

١٥٥,٠٠٠ نسمة تقريباً، عاش معظمهم ولا يزالون في القرى والمدن العربية. ومع أن دولة إسرائيل منحتهم المواطنة الإسرائيلية، إلا أنها فرضت عليهم حكماً عسكرياً نحو عشرين عاماً، قطع فعلياً أي علاقة أو تواصل بينهم وبين سائر الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والعالم العربي (Amara & Mustafa 2013).

وتُعتبر فترة الحكم العسكري (١٩٤٩ - ١٩٦٦) من الفترات المهمة التي أثرت في الخطاب والتنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل. فقد وضع الحكم العسكري نظاماً كاملاً من العوائق والقيود على حرية حركة الفلسطينيين في إسرائيل وتنقلهم، وبات التنقل من منطقة إلى أخرى يتطلب تصريحاً من الحاكم العسكري (Baumel 2007)، الأمر الذي ساهم في إعاقة العمل والتنظيم السياسي داخل المجتمع الفلسطيني، كما أنه قطع مسيرة التمدين والتحديث التي كانت جارية في المجتمع الفلسطيني قبل النكبة، في الثلاثينيات والأربعينيات. وخضع نظام التصاريح لاعتبارات أمنية وعلاقات شخصية، إذ استخدم الحكم العسكري رؤساء الحمايل والزعامات التقليدية كقنوات أساسية لمنح المجتمع العربي الامتيازات الحكومية في عدة مجالات، مثل: التعليم والعمل وتصاريح التنقل من مكان إلى آخر، وتحكم في خياراتهم السياسية خلال الانتخابات (Lustick 1980). وكان هدف الحكم العسكري هو السيطرة ومراقبة الأقلية الفلسطينية الباقية في الدولة الجديدة (Baumel 2007). ويصف لوستك ثلاث أدوات أساسية للسيطرة، قامت الدولة بتوظيفها لتعزيز سيطرتها

قيادات سياسية محلية وقطرية من الجيل الثاني اعتزت بهويتها الفلسطينية، وبناء تنظيمات سياسية قطرية ذات طابع قومي جماعي تهدف إلى تنظيم العمل السياسي والمدني في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، مثل اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية، ولجان الطلاب العرب في الجامعات، والاتحاد القطري للطلاب العرب، واتحاد الأدياء العرب، وغيرها (Amara & Mustafa, 2013).

وشهد هذا العقد أحد أهم الأحداث المركزية والمؤثرة في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل، وهو يوم الأرض في آذار/مارس ١٩٧٦، والذي يُعتبر أكبر عمل احتجاجي منظم شهده المجتمع الفلسطيني منذ قيام دولة إسرائيل حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. لقد خرج المواطنون الفلسطينيون في آذار/مارس ١٩٧٦، في احتجاجات كبيرة واكبها إضراب شامل عمّ جميع المناطق والبلدات العربية ضد مخطط لمصادرة الأراضي العربية في الجليل، وسقط خلال الاحتجاجات ستة قتلى ومئات الجرحى والمعتقلين. وعملت القيادة السياسية الجديدة على تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل قومياً، فازدادت النشاطات والممارسات السياسية والوطنية الداعمة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والرافض للاحتلال الإسرائيلي، وجسّد انتصار الجبهة الديمقراطية في بلدية الناصرة أكبر المدن العربية في إسرائيل، على الزعامة التقليدية، مرحلة جديدة للجيل الثاني للقيادة الوطنية. وقد تجرعت القيادة السياسية الجديدة هزيمة ١٩٦٧، وعلى عكس الجيل الأول الذي خضع لنتائج النكبة وقبل بالمكانة المدنية المتدنية في إسرائيل، فإن

في المجمل يمكن القول إنه على صعيد الخطاب السياسي العربي الذي تبلور في فترة الحكم العسكري، فقد كان خطاباً سياسياً أراد أن يتجاوز واقع الهزيمة والحفاظ على بقاء الناس في وطنهم، وجرى ذلك من خلال حضور زائد للخطاب المدني يركز على استجداء السلطة من أجل إعطاء هامش من الحقوق والحريات للمواطنين، وذلك لتوفير الحد الأدنى من الأمن المعيشي والوجودي لهذا المجتمع الذي خرج من نكبة ١٩٤٨ مهزوماً وضعيفاً ومصدوماً. في هذه الفترة كان الخطاب الوطني، أي الخطاب الذي يشدد على المسألة الوطنية الفلسطينية وربطها بواقع الفلسطينيين في إسرائيل، يتمتع بحضور محدود، إن لم يكن غائباً. فالحكم العسكري عزل الفلسطينيين في إسرائيل عن محيطهم الفلسطيني والعربي والإسلامي، وكانت ذروة نضالهم السياسي هي المطالبة بإلغاء الحكم العسكري الذي قيّد حريتهم السياسية والمدنية، من دون الحديث عن القضية الوطنية الفلسطينية، أو ربط ذلك بهذه القضية. بكلمات أخرى، كان جلّ الخطاب مدنياً معزولاً عن الخطاب السياسي الوطني الذي يعتبر الفلسطينيين في إسرائيل جزءاً من القضية الفلسطينية (Ghanem & Mustafa, 2011).

شكل العقد الذي أعقب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ وحتى سنة ١٩٧٧، مرحلة مهمة في تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل على مستويات اجتماعيه وسياسية وثقافية. ففي تلك الفترة شهد المجتمع الفلسطيني في إسرائيل بداية تأسيس طبقة وسطى وبورجوازية صغيرة، وطبقة من المثقفين الذين تخرجوا من الجامعات الإسرائيلية، ونشوء حركات سياسية جديدة، وظهور

الناصرية؛ حركة اليسار الاشتراكية الإسرائيلية (شاسي).

تتميز الجبهة والحزب الشيوعي من التيارات الأخرى بعدة ميزات (Ghanem 2001) أبرزها: التنظيم على أساس يهودي - عربي مناوئ للصهيونية؛ السلام (إقامة دولة فلسطينية) والمساواة كأهداف مركزية، إذ ترى الجبهة في المساواة بين اليهود والعرب، وفي السلام بين إسرائيل والفلسطينيين غاية مركزية لها؛ المطالبة بتغييرات جذرية عبر تغيير الطابع اليهودي - الصهيوني للدولة، مؤكدة بشكل واضح أن جذور التمييز والغبن اللذين يتعرض لهما الفلسطينيون تكمن في الأيديولوجيا الصهيونية التي تفضّل اليهود على غير اليهود (Rekhes 1993).

### تغيير السلوك والخطاب

سجلت الفترة التي أعقبت الانقلاب السياسي تحولاً في السلوك السياسي الانتخابي للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، ففي العقود التي سبقت الانقلاب السياسي صوّت معظم العرب للأحزاب الصهيونية وللقوائم العربية الملحقة لها (Neuberger 1993). أما بعد الانقلاب فقد صوّت نصف العرب أو أكثر للأحزاب العربية (ما عدا انتخابات ١٩٩٢). ويعتقد سموحة أن هذا الاتجاه يدل على "تحرر" بطيء للعرب من اليهود والسلطات الإسرائيلية، ويشكل دليلاً على عملية تنامي الروح الوطنية للمواطنين العرب (Smootha 1992, p. 216). هذا على مستوى التنظيم السياسي، أما على مستوى الخطاب السياسي فقد عمّق الانقلاب السياسي في سنة ١٩٧٧ توجهات الخطاب السياسي الذي بدأ يتبلور بعد حرب

الجيل الثاني من القيادات السياسية، وخصوصاً الذين تخرجوا من الحركة الطلابية العربية في الجامعات الإسرائيلية، أراد تغيير الواقع السياسي العربي في إسرائيل من حيث المكانة المدنية ودعم حق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة في تقرير المصير (Amara & Mustafa 2013).

شهد هذا العقد تأسيس حركتين سياسيتين للفلسطينيين هما الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وحركة أبناء البلد. وهذه الأخيرة تأسست في سنة ١٩٧٢، وبدأت مسيرتها من خلال العمل البلدي المحلي، والسياسي الوطني في الجامعات، واعتبرت نفسها جزءاً من الحركة الوطنية الفلسطينية، كما اعتبرت أن قضية العرب في إسرائيل هي جزء من القضية الفلسطينية، وأن حلها يسبق أي نقاش بشأن المكانة المدنية أو القومية للمواطنين العرب في إسرائيل، وأن حل الصراع يتمثل في إقامة دولة واحدة علمانية في فلسطين الانتدابية (Rekhes 1989).

تأسست الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في آذار/مارس ١٩٧٧، أي بعد عام على أحداث يوم الأرض، بمبادرة من المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي، والذي عُقد بين ١٥ و١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦. واعتُبرت الجبهة في صيغتها القطرية تحالفاً بين الحزب الشيوعي الإسرائيلي وحركة الفهود السود اليهودية التي ظهرت في أواخر الستينيات كتعبير احتجاجي عن حالة اليهود الشرقيين السيئة. وانضمت إلى الجبهة أيضاً مجموعة قيادات عربية غير شيوعية، ممن تضامنوا مع نضال الحزب الشيوعي، كما انضم إليها أجسام أخرى، منها: لجنة المبادرة الدرزية؛ الجبهة الديمقراطية من أجل

الفلسطينيين في إسرائيل في نظر منظمة التحرير الفلسطينية، كقوة سياسية تستطيع التحالف مع اليسار الإسرائيلي لإسقاط اليمين (Sheila 1982; Sahliyah 1994). وعمق هذا التوجه النظر إلى الفلسطينيين كقوة من اليسار الإسرائيلي، الأمر الذي ناهضته حركات سياسية عربية ظهرت في الثمانينيات، مبشرة بظهور تعددية سياسية حزبية وأيديولوجية في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل بعد هيمنة طويلة للحزب الشيوعي الإسرائيلي والجهة الديمقراطية مع حضور هامشي لحركة أبناء البلد. ظهرت في الثمانينيات الحركة التقدمية للسلام، والحركة الإسلامية، والحزب الديمقراطي العربي، والتجمع الوطني الديمقراطي، كما جرى تأسيس الإطار الوطني الجماعي الأهم للمواطنين العرب، وهو "لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية" (غانم ومصطفى ٢٠٠٩). فقد رفضت هذه الأحزاب، وخصوصاً الحركة الإسلامية والتجمع الوطني الديمقراطي (وهو حزب قومي عربي)، اعتبار العرب في إسرائيل جزءاً من اليسار الإسرائيلي، واعتبرت أن العرب لهم هوية قومية عربية أو دينية تتجاوز التصنيفات السياسية في الحلبة الإسرائيلية (بشارة ١٩٩٨).

لقد بدأ خطاب سياسي جديد بالتشكل، وظهر ذلك جلياً في وثيقة السادس من حزيران/يونيو ١٩٨٠، وهي أول نص سياسي يعبر بشكل جماعي عن الخطاب السياسي الجديد للفلسطينيين في إسرائيل، ويبدو فيه بشكل واضح الربط بين القضية الوطنية والقضية المدنية. وقد وقّع الوثيقة آلاف المواطنين العرب وجاء فيها:

حزيران/يونيو ١٩٦٧، إلا أنه وصل إلى حالة من النضج بعد الانقلاب السياسي في سنة ١٩٧٧. وكان لصعود اليمين دور مهم في بلورة هذا الخطاب.

ساهم صعود اليمين في إسرائيل في تعزيز خطاب المساواة من جهة، وتعزيز مكانة القضية الفلسطينية في الخطاب السياسي من جهة أخرى. فصعود اليمين إلى السلطة جعل مسألة حل الدولتين بعيدة المنال بسبب توجهات اليمين الأيديولوجية التي اعتبرت أن "أرض إسرائيل" هي حق للشعب اليهودي، وأن أقصى ما يمكن أن يقدمه اليمين هو إعطاء نوع من الحكم الذاتي للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية، وهو ما تعهدت به إسرائيل في إطار اتفاق السلام مع مصر ولم تنفذه ولم يقبله الفلسطينيون أيضاً، الذين طالبوا بحق تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطينية. وحمل العرب في إسرائيل هذا التصور نفسه، وظهرت المفارقة في الخطاب والسلوك السياسيين للفلسطينيين في إسرائيل في اعتبارهم اليمين التهديد السياسي لمكانتهم، وذلك على الرغم من أن اليسار الإسرائيلي حكم الدولة ٣٠ عاماً ولم يفعل شيئاً لتحسين مكانة المواطنين العرب، ولم يحقق حل الدولتين. وهكذا تحول العرب بسبب اعتبارهم اليمين تحدياً، وبسبب تحالفهم مع اليسار، إلى جزء من اليسار الإسرائيلي، وقد قادت الجبهة الديمقراطية وهي حركة يهودية - عربية هذا التوجه بقوة (غانم ومصطفى ٢٠٠٩).

أدى صعود اليمين الإسرائيلي في سنة ١٩٧٧، ومواقفه من حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إلى زيادة مكانة ودور



معالم الخطاب السياسي الذي ظهر بعد حرب سنة ١٩٦٧، وإعادة تنظيم العلاقة بين البعدين الوطني والمدني كبعدين لا يمكن الفصل بينهما.

وقد ساهمت حرب لبنان الأولى في سنة ١٩٨٢ في تعميق الخطاب السياسي في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، والذي بدأ يدمج بين تعزيز الانتماء الفلسطيني وبين توجهاته المعارضة لطابع الدولة اليهودي. فهذه الحرب هي الأولى بين الحركة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، والتي يشهدها الفلسطينيون في إسرائيل وهم خارج سيطرة الحكم العسكري.

جاءت حرب لبنان التي قادها بيغن في ذروة خطاب سياسي وطني في صفوف الفلسطينيين، فعززت مظاهر الاحتجاج ضد اليمين الإسرائيلي، وعمقت التحالف مع اليسار الذي خرج ضد الحرب من جهة، وساهمت في تعزيز هوية العرب الفلسطينية وتضامنهم مع الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة ثانية. كما ساهمت في رفع وتيرة الاحتجاج السياسي للمواطنين العرب ضد الاحتلال الإسرائيلي من ناحية، وضد الطابع اليهودي للدولة من ناحية أخرى (Pappe 2011, p. 151).

سيطرة اليمين على الحكم في إسرائيل من سنة ١٩٧٧ حتى سنة ١٩٩٢ (ما عدا سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٦، ضمن حكومة الوحدة الوطنية) حوّل نضال المواطنين العرب إلى التركيز على موضوع الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية في حدود ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، إلا إن عودة حزب العمل من جديد وبقوة في سنة ١٩٩٢، برئاسة يتسحاق رابين، وبدء مباحثات حثيثة بين إسرائيل ومنظمة

نحن أهل هذه البلاد، ولا وطن لنا غير هذا الوطن [...] لم ننكر، ولا يمكن أن ننكر، حتى لو جوبهنا بالموت نفسه، أصلنا العريق: أننا جزء حي وواع ونشط من الشعب العربي الفلسطيني، لم نتنازل، ولا يمكن أن نتنازل، عن حق هذا الشعب في تقرير مصيره، وفي الحرية والاستقلال، على ترابه الوطني (وثيقة السادس من حزيران [يونيو] ١٩٨٠).

وربطت الوثيقة بين وضع الفلسطينيين الصعب في الأراضي المحتلة والتدهور الجاري في أوضاع العرب في إسرائيل، وجاء فيها:

ويؤثر استمرار هذا التدهور [في المناطق الفلسطينية]، تأثيراً مباشراً، على حياة ومستقبل المواطنين العرب في إسرائيل، ضحية الاضطهاد القومي والقهر العنصري. ففي ظل الحكومة الحالية، وخصوصاً في الأشهر الأخيرة، أصبح التحريض العنصري الدموي على العرب، أمراً علنياً متاحاً في إسرائيل - بدءاً بتصريحات رئيس الحكومة، ووزير الزراعة، وانتهاء بوسائل الإعلام [...] ورؤساء سلطات محلية، ونشرات العنصريين في الجامعات الإسرائيلية. ونلاحظ، أيضاً، أن هذا الجو العنصري الدموي، يطفئ على أذرع السلطة التنفيذية، خصوصاً على الشرطة والجيش وحرس الحدود.

هذه الوثيقة التي تُعتبر، بحق، أول وثيقة جماعية للفلسطينيين في إسرائيل، تؤكد

عالجه زريق من خلال نموذج "الكولونيالية الداخلية"، والعلاقات بين مجتمع المستوطنين ومجتمع الأصليين، فإن لوستيك تناوله من منطلق علاقات القوة بين الدولة اليهودية والمجتمع الفلسطيني، ومحاولات الأولى السيطرة وضبط تطور المجتمع الفلسطيني سياسياً. أما مرعي فأشار إلى العلاقة بين جهود النظام السياسي للسيطرة على المواطنين الفلسطينيين من خلال جهاز التعليم العربي، وفرض الرواية الصهيونية على الطلاب العرب.

ذروة الخطاب السياسي للعرب في إسرائيل، والذي يشدد على المسألة الوطنية والطاق الإثني للدولة، كان في إصدار التصورات المستقبلية، والمقصود هو الوثائق الأربعة التي صدرت خلال سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وهي: وثيقة "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل" الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛ وثيقة مركز "مساواة" تحت عنوان "دستور متساوٍ للجميع" الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ وثيقة "الدستور الديمقراطي" الصادرة عن مركز "عدالة" في آذار/مارس ٢٠٠٧؛ وثيقة "حيفا" الصادرة عن مركز "مدى الكرمل" في أيار/مايو ٢٠٠٧.

ركزت تلك الوثائق على الحقوق الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل كأقلية قومية، وعلى العلاقة التاريخية مع الشعب الفلسطيني، من خلال تأكيد الرواية التاريخية الخاصة بهم، كما ربطت بين واقع الفلسطينيين في إسرائيل وبين طابع الدولة اليهودية، مطالبة بإقامة دولة ديمقراطية توافقية محايدة (Agbaria and Mustafa 2012). ويعتقد جمال (Jamal 2008) أن مضامين الوثائق التي نُشرت ليست

التحرير الفلسطينية، أديا إلى إعادة الاعتبار إلى مسألة المواطنة ومكانة العرب في الدولة اليهودية.

مثل توقيع اتفاق أوسلو تعميقاً للتوجه الذي يربط بين الطابع اليهودي للدولة وبين مكانة المواطنين العرب في إسرائيل. فقد اعتقد العرب أن حل القضية الفلسطينية لن يحسن مكانتهم، بل إن مكانتهم المدنية كمواطنين متساوين، ومكانتهم القومية كأقلية قومية، تتعلقان بالطابع اليهودي للدولة، الذي لا يعطي حقوقاً فردية متساوية، ولا حقوقاً جماعية (غانم ومصطفى ٢٠٠٩). هناك مَنْ يُرجع بداية الحديث عن بداية الخطاب السياسي الذي يربط بين الطابع اليهودي للدولة وسياساتها الكولونيالية إلى بداية ثمانينيات القرن العشرين، وليس إلى التسعينيات (Pappe 2011, p. 141).

لقد انطلق هذا الخطاب من الافتراض أن تبني إسرائيل الأيديولوجيا الصهيونية في إطار الدولة اليهودية يُشكل العامل الأساسي الذي يحدد مكانة الفلسطينيين في إسرائيل. وظهرت في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات أدبيات بدأت بدراسة الطابع اليهودي للدولة كعامل مركزي في تحديد مكانة المواطنين العرب فيها، إذ درس كل من زريق (Zureik 1979)، ولوستك (Lustick 1980)، مراحل تطور المجتمع الفلسطيني في إطار الدولة اليهودية الإثنية، بينما أشار مرعي (Mar'i 1978) إلى العلاقة بين النظام السياسي والتعليم العربي. ومع أن أولئك الباحثين انطلقوا من معطيات الواقع السياسي نفسه الذي نشأ بعد سنة ١٩٤٨، إلا أنهم عالجوا تطور المجتمع الفلسطيني من خلال الإطار الكولونيالي في وجوهه المتعددة. ففي حين

والتي أصبحت مكوناً خاصاً في خطاب الحقوق الفلسطينية في إسرائيل؛  
الخامسة: مناصرة حق الحكم الذاتي. وهنا تتحدث الكتابات العربية والخطاب السياسي العربي عن حق تقرير المصير للفلسطينيين في إسرائيل متمثلاً في الحكم الذاتي الثقافي ضمن حدود دولة إسرائيل.

باختصار، لا يمكن الادعاء أن الانقلاب كان مرحلة مؤسسية في الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، إلا إنه سرّع عملية الربط بين المكانة المدنية والقضية الوطنية في الخطاب السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، وهي عملية كانت قد بدأت في أوائل السبعينيات. كما أن الأمر جعل مسألة الطابع اليهودي للدولة مسألة مركزية وصلت إلى ذروتها في التسعينيات. وكذلك ساهمت المرحلة التي أعقبت الانقلاب في نشوء تعددية سياسية وأيديولوجية وحزبية في صفوف المواطنين العرب في إسرائيل، وأنهت مرحلة هيمنة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى حراك سياسي وفكري في المجتمع العربي حاول تجاوز مرحلة الخطاب المدني الذي قاده الحزب الشيوعي وربطه مع حل قضية الاحتلال، إلى مرحلة جديدة جرى فيها ربط الاثنين معاً بموضوع الدولة اليهودية، فالاحتلال والمكانة المدنية لهما علاقة بخطاب العرب الجديد فيما يتعلق بمسألة الطابع اليهودي للدولة (غانم ومصطفى ٢٠٠٩).

لقد ساهم التشديد على الخطاب القومي الإثني وصعود الخطاب القومي الديني في المجتمع الإسرائيلي في تعزيز الخطاب الجديد في المجتمع العربي، والذي وصل إلى ذروته في التسعينيات.

جديدة، إذ إن الأفكار الواردة في الوثائق هي تلك الأفكار والطروحات التي تداولها الخطاب السياسي العربي في العقد الأخير، وأن أهمية الوثائق تنبع من مضامينها التي تمثل دليلاً على انتقال الأفكار الواردة فيها، من هامش الخطاب السياسي العربي قبل أكثر من عقد، لتتحول خلال العقد الأخير إلى جوهر الخطاب السياسي العربي.

ويعد جمال أيضاً مميزات وتحولات الخطاب السياسي العربي الذي تطور في العقدين الأخيرين، ويشير تحديداً إلى خمس ميزات:

الأولى: تسييس الأصلانية، بمعنى تأكيد أصلانية المجتمع الفلسطيني وما يترتب على ذلك من حقوق جماعية، وبالتحديد حقوق مواطنة مميزة؛

الثانية: دسترة مساواة مدنية وقومية حقيقية، والتي تعني تطوير مفهوم المساواة كقيمة دستورية في إسرائيل، أي الحق الكامل في المشاركة في تحديد ميزانيات الدولة، بما فيها رموزها الأساسية، والحق في المشاركة في السلطة، وليس مجرد المطالبة بعدم التمييز؛

الثالثة: دمج سياسة توزيع الموارد مع سياسة الاعتراف. فالتمييز ليس ممارسة بيروقراطية، بل هو ممارسة متأصلة بنيوياً في جوهر الدولة ومبناها الإثني، ويرى الفلسطينيون أنه لا يمكن تحقيق توزيع عادل للموارد من دون الاعتراف بالمجتمع العربي على أنه أقلية قومية؛

الرابعة: توحيد الحقوق الفردية والجماعية، بمعنى المطالبة بالانتقال من سياسة الدمج الفردي، إلى سياسة الاعتراف بالحقوق الجماعية للفلسطينيين في إسرائيل،

## خلاصة

ساهم الانقلاب السياسي في إسرائيل في سنة ١٩٧٧ في إحداث تحولات كبيرة في المجتمع الإسرائيلي، والتي لا يزال جزء منها يتشكل حتى الآن. ومن أهم التحولات السياسية إنهاء هيمنة حزب العمل على المشهد السياسي الإسرائيلي. فمنذ سنة ١٩٧٧ حتى الآن كان الليكود معظم الوقت على رأس السلطة (Mustafa & Ghanem 2010)، وأصبح المرشح الطبيعي لتشكيل الحكومات، ففي انتخابات الكنيست لسنة ٢٠١٣، لم يكن هناك مرشح منافس لمرشح الليكود، بنيامين نتنياهو، على تشكيل الحكومة الإسرائيلية. لقد أحدث الانقلاب السياسي تغييرات في المجتمع والمشهد السياسي الإسرائيليين: فاقتصادياً، ازدادت وتيرة الانتقال إلى اقتصاد السوق وانسحاب الدولة من إدارة الاقتصاد، وذلك بما ينسجم مع التوجه الليبرالي الاقتصادي للحزب الحاكم، وهو ما أدى إلى حراك اقتصادي اجتماعي جديد في المجتمع الإسرائيلي؛ أمّا سياسياً فساهم في صعود نخب سياسية جديدة في المشهد السياسي الإسرائيلي، هي النخب الشرقية، وفي زيادة أهمية المستوطنين في الساحة السياسية الإسرائيلية، كما أدى إلى بداية تبلور تعددية سياسية حزبية في المجتمع العربي، وتحالف جديد مع اليسار الإسرائيلي ضد اليمين. وأدى الانقلاب أيضاً إلى تغييرات سياسية إقليمية مثل توقيع اتفاق السلام مع مصر، وبذلك أخرجت إسرائيل أهم دولة عربية من دائرة الصراع معها، كما بدأت تتشكل ذاكرة تاريخية إسرائيلية جديدة تنسجم مع الذاكرة التاريخية للحزب الحاكم. أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين من مواطني

الدولة، فقد شكّل الانقلاب السياسي الإسرائيلي مرحلة مهمة في تاريخهم السياسي وخطابهم الفكري، إذ بدأ يتبلور خطاب سياسي يركز على طابع الدولة اليهودي كمتغير أساسي في تحديد مكانة الفلسطينيين المدنية والقومية في إسرائيل. كما شكلت هذه المرحلة بداية الصراع بين العرب وبين اليمين في إسرائيل، وتحالفات غير ثابتة بين العرب وبين اليسار بهدف إسقاط اليمين. لقد شكل اليمين خطراً استراتيجياً، من وجهة نظر الخطاب السياسي العربي، على مكانة المواطنين العرب في إسرائيل. فاليمين كان يحمل تصوراً رافضاً للحقوق الوطنية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، وهو تصور جاء في الفترة نفسها التي تبلورت فيها هوية وطنية في صفوف المواطنين العرب الذين اعتبروا أنفسهم جزءاً من الشعب الفلسطيني، ومناضلين من أجل حقوقه الوطنية من داخل المواطنة الإسرائيلية. وفي هذا السياق يكون انقلاب سنة ١٩٧٧ قد شكّل مفارقة تاريخية، فمع صعود اليمين تعززت الهوية الوطنية الفلسطينية في صفوف المواطنين العرب، وبات الجيل العربي الجديد يعتز بهويته الوطنية وانتمائه الفلسطيني. يهيمن على الخطاب السياسي الجديد للفلسطينيين في إسرائيل مركّب الحقوق القومية الجماعية، ويمكن الادعاء أن الخطاب السياسي المهيمن حالياً في المجتمع الفلسطيني يحمل المركّبات التالية: أولاً: تأكيد الصفة الأصلانية للأقلية العربية، وما يترتب على ذلك من لزوم الدولة احترام خصوصيتها الثقافية كمجموعة

العرب، هو الذي يمنع من الاعتراف بهم كمجموعة قومية تتمتع بحقوق جماعية مثلما نصّت عليه الوثائق الدولية المتعلقة بالمجموعات الأصلانية. علاوة على ذلك يعتبر هذا الخطاب أن حل مسألة الاحتلال هو مسألة مهمة، لكنها لن تنعكس إيجابياً بشكل جوهري على مكانة العرب في إسرائيل، إذ إن النضال سيتواصل حتى اعتراف إسرائيل بجميع المجموعات القومية فيها بصورة متساوية. ■

أصلية تسكن في وطنها؛  
ثانياً: مطالبة العرب إسرائيل بالاعتراف بهم كمجموعة قومية وليس كطوائف دينية، الأمر الذي يترتب عليه العمل الحثيث للمطالبة بالحكم الذاتي الثقافي في جهاز التعليم العربي والحقوق الجماعية؛  
ثالثاً: النضال ضد طابع الدولة اليهودي الذي يشكل جوهر الخطاب السياسي منذ التسعينيات، والذي ينطلق من الادعاء أن طابع إسرائيل الإثني - الديني هو السبب في التمييز، وأن الإقصاء المتبع ضد المواطنين

## المصادر

- ١ سيستعمل الكاتبان هذا المصطلح في المقالة، مع علمهما بأن الكلمة هي مجاز للدلالة على التحول السياسي الكبير في إسرائيل. ويعي الباحثان أن مصطلح "انقلاب" لا يمكن أن يصف عملية تغيير سياسي تحدث جزاء عملية انتخابية.
- ٢ ورد في كثير من المراجع أن سنة ١٩٦٦ كانت آخر سنوات الحكم العسكري، إلا إن بحث بويمل (٢٠٠٧) الموثق بالوثائق الأرشيفية، بيّن أن نهاية الحكم العسكري عن آخر منطقة عربية كان في الحقيقة في سنة ١٩٦٨.
- ٣ هي الأحداث التي تصف المواجهات بين المتظاهرين العرب في المدن والبلدات العربية وبين قوات الشرطة الإسرائيلية، والتي اندلعت بسبب احتجاج المواطنين العرب على زيارة أرئيل شارون إلى باحة المسجد الأقصى المبارك. وقد أدت تلك المواجهات إلى مقتل عشرات الفلسطينيين في القدس، وأعقبها انتفاضة الأقصى الثانية في الضفة الغربية، في إثر المواجهات داخل الخط الأخضر بين المواطنين العرب وقوات الشرطة، والتي قُتل خلالها ١٢ مواطناً عربياً برصاص الشرطة.

## المراجع

### بالعربية

- أمارة، محمد (٢٠٠٣). "السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل". في "اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل". تحرير أودي أديب وآخرين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بشارة، عزمي (١٩٩٨). "الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى". رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية/ "مواطن".
- غانم، أسعد ومهند مصطفى (٢٠٠٩). "الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية". رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية / "مدار".
- "وثيقة السادس من حزيران [يونيو] ١٩٨٠ - نداء إلى الرأي العام" (مؤتمر الجماهير العربية ١٩٨٠). انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.baqoon.com/w10/6.htm>

### بالإنجليزية

- Agbaria, Ayman & Muhanad Mustafa (2012). "Two States for Three Peoples: The 'Palestinian-Israeli' in the Future Vision Documents of the Palestinians in Israel". *Ethnic and Racial Studies*, vol. 35, issue 4, pp. 718-736.
- Amara, Muhammad & Mohanad Mustafa (2013). "The Impact of the Occupation of the West Bank and the Gaza Strip on the Political Discourse of the Palestinians in Israel". In *The Impacts of lasting occupation: Lessons from Israeli Society*. Edited by Daniel Bar-Tal & Ishak Schnell. New York: Oxford University Press, pp. 273-295.
- Arian, Asher (1980). "Introduction". In *The Elections in Israel, 1977*. Edited by Asher Arian. Jerusalem: Jerusalem Academic Press, pp. 9-22.
- Duverger, Maurice (1954). *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State*. Translated by Barbara and Robert North. London: Methuen; New York: John Wiley.
- Ghanem, As'ad (2001). *The Palestinian Arab Minority in Israel, 1948-2000: A Political Study*. New York: State University of New York Press.
- Ghanem, As'ad & Mohanad Mustafa (2011). "The Palestinians in Israel: The Challenge of the Indigenous Group Politics in the 'Jewish State' ". *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 31, issue 2, pp. 177-196.
- Jamal, Amal (Winter 2008). "The Political Ethos of Palestinian Citizens of Israel: Critical Reading in the Future Vision Documents". *Israel Studies Forum*, vol. 23, issue 2, pp. 3-28.
- Korn, Alina (September 2000). "Crime and Legal Control: The Israeli-Arab Population during the Military Government Period (1948-1966)". *The British Journal of Criminology*, vol. 40, issue 4, pp. 574-593.

- Lustick, Ian (1980). *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin, Texas: University of Texas Press.
- Mar'i, Sami Khalil (1978). *Arab Education in Israel*. Syracuse, New York: Syracuse University Press.
- Mustafa, Mohamad & As'ad Ghanem (18 March 2010). "The Empowering of the Israeli Extreme Right in the 18<sup>th</sup> Knesset Elections". *Mediterranean Politics*, vol. 15, issue 1, pp. 25-44.
- Neuberger, Benyamin (July 1993). "The Arab Minority in Israel Politics, 1948-1992: From Marginality to Influence". *Asian and African Studies*, vol. 27, no. 1-2, pp. 149-169.
- Pappé, Ilan (2011). *The Forgotten Palestinians: A History of The Palestinians in Israel*. New Haven and London: Yale University Press.
- Peleg, Ilan & Dov Waxman (2011). *Israel's Palestinians: The Conflict Within*. New York: Cambridge University Press.
- Rekhess, Elie (Winter 1989). "The Arab Nationalist Challenge to the Israeli Communist Party (1970-1985)". *Studies in Comparative Communism*, vol. xxii, issue 4, pp. 337-350.
- Sahliyeh, Emile (1994). "The PLO and the Israeli Arabs". *Asian and African Studies*, vol. 27, no. 1-2, pp. 85-96.
- Shapiro, Yonathan (1980). "The End of a Dominant Party System". *In The Elections in Israel, 1977*. Edited by Asher Arian. Jerusalem: Jerusalem Academic Press, pp. 23-48.
- Smooha, Sammy (1992). *Arabs and Jews in Israel, Volume 2: Change and Continuity in Mutual Intolerance*. Boulder; San Francisco; Oxford: Westview Press.
- \_\_\_\_ (October 2002). "The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State". *Nation and Nationalism*. vol. 8, issue 4, pp. 475-503.
- Zureik, Elia (1979). *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*. London: Routledge and Kegan Paul.

بالعبرية

- Arian, Asher (1997). *The Second Israeli Republic*. Haifa: University of Haifa.
- Baumel, Yair (2007). *A Blue and White Shadow: The Israeli Establishment's Policy and Actions among its Arab Citizens, the Formative Years 1958-1968*. Haifa: Pardes Publishers.
- Cohen, Uri & Nissim Leon (2011). *The Herut Movement's Central Committee and the Mizrahim, 1965-1977: From Patronizing Partnership to Competitive Partnership*. Jerusalem: The Israel Democracy Institute.

- Foxman-Shaa'l, Moshe (2008). "Menachem Begin and the Liberal Alternative". *HaOma Journal*, vol. 174, pp. 24-37.
- Peled, Yoav & Gershon Shafir (2005). *Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship*. Tel Aviv: Tel Aviv University Press.
- Rekhess, Elie (1993). *The Arab Minority in Israel: Between Communism and Arab Nationalism, 1965-1991*. Tel Aviv: Tel Aviv University.
- Sheila, Gedon (1982). *Israeli Arabs in the Eye of Arab States and PLO*. Jerusalem: Hebrew University in Jerusalem.
- Yazhar, Uri (2008). "The Great Perversion". *Mefne Journal*, vol. 56-57, pp. 75-80.

.....

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## الاحتجاج الشعبي في فلسطين المستقبل المجهول للمقاومة غير المسلحة

مروان دوريش و أندرو ريغبي

.....